ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري: دراسة في الأسباب وآليات المكافحة.

عبلة سقني

باحثة دكتوراه بقسم علم الاجتماع

جامعة محمد لمين دباغين – سطيف02.

محمد لمين هيشور

أستاذ محاضر (أ) بقسم العلوم الاجتماعية

جامعة ابن خلدون –تيارت.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة وتشخيص الأسباب والآثار الكامنة وراء انتشار الفساد، وكذا مظاهر الفساد والآليات الممكن استخدامها لمكافحته، وانطلقت الدراسة من تساؤل رئيس مفاده: ما هي الأسباب الكامنة وراء تفشي الفساد في المجتمع الجزائري؟ وما هي الآليات الممكن استخدامها لمكافحة الفساد؟

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: بالرغم من القوانين والآليات والاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر لمكافحة الفساد إلا أنها لم تحقق الأهداف المطلوبة مازال الفساد يستشرى ويتوسع علة نطاق واسع، حيث لم تسلم منه القطاعات الإستراتيجية في البلاد كقطاع المحروقات وقطاع الأشغال العمومية، وتم وضع مجموعة من التوصيات من بينها: ضرورة تفعيل آليات الرقابة والمساءلة والضبط، والعمل على تطبيق معايير الشفافية، ضرورة إسهام منظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام، البرلمان، الجهاز القضائي والقطاع الخاص لإبراز المساوئ المرتبطة بالفساد وكيفية محاربتها، وإعطاء الحلول الناجعة لتجسيد العلاج الشافي لهذا المرض.

الكلمات الدالة:

الفساد، أنواع الفساد، آثار الفساد، آليات المكافحة، المجتمع الجزائري.

Résumé:

Cette contribution vise à identifier et à diagnostiquer les causes et les effets de la propagation de la corruption, ainsi que ses manifestations et au-delà les mécanismes pouvant être utilisés pour la combattre. L'étude part d'une question principale propre aux raisons de la propagation de la corruption dans la société algérienne et s'interroge sur les mécanismes pouvant être utilisé pour lutter contre ce fléau.

Les quelques conclusions auxquelles ont abouti mettent en évidence est que, malgré l'existence d'un arsenal de lois, mécanismes et accords conclus par l'Algérie pour lutter contre la corruption, l'objectif n'a pas atteint dans ce domaine. La corruption demeure encore répandue. Des recommandations venant des secteurs comme celui des hydrocarbures et des travaux publics insistent sur la nécessité d'activer les mécanismes de contrôle, de responsabilisation, l'application des normes de transparence; la nécessité pour les organisations de la société civile, les médias, le parlement, le pouvoir judiciaire et le secteur privé de mettre en évidence les méfaits de la corruption et les moyens de les combattre. Ce son les solutions à même de venir à bout de cette maladie.

Mots Clefs:

Corruption, Formes de Corruption, Effets de la corruption, Mécanismes de contrôle, Société Algérienne.

Summary:

The study aimed at identifying and diagnosing the causes and effects of the spread of corruption, as well as the faces of corruption and the mechanisms that can be used to combat it. The study began with a main question: What are the reasons behind the spread of corruption in Algerian Society? What mechanisms can be used to combat corruption?

A number of results have been reached, the most important of which are the following: Despite the laws, mechanisms and agreements concluded by Algeria to combat corruption, it has not achieved the required objectives. Corruption is still widespread and expanding widely. Even, the strategic sectors in the country, such as the hydrocarbons sector and the public works sector were affected. The taken recommendations include: the need to activate the mechanisms of control, accountability, and to apply transparency standards; the need for the contribution of civil society organizations, the media, the parliament, the judiciary and the private sector to highlight the disadvantages associated with corruption and how to combat them. Effective solutions to reflect the cure of this disease.

Key Words:

Corruption, Forms of. corruption, Effects of corruption, Control Mechanisms, Algerian Society.

مقدمة

تعد ظاهرة الفساد واحدة من أخطر الظواهر التي تهدد المجتمعات في العالم وخاصة في الدول النامية، وفي مختلف النظم الاقتصادية ذات الاقتصاديات المفتوحة وفي الاقتصاديات المغلقة، فأصبحت تشكل عقبة أمام التنمية والتقدم، وتزايد انتشار الفساد وتفاقم مع اتساع وتصاعد سياسات الانفتاح الاقتصادي الذي ترافقه حركة الأموال، وغسيل الأموال المتصلة بالجريمة المنظمة العابرة للقارات التي زادت في تحرك الأفراد بصورة سريعة، مما أعاد تشكيل المجتمعات في كل أنحاء العالم بسبب تنامي فرص جمع الأموال بطرق غير شرعية.

وباستفحال ظاهرة الفساد أصبحت تحظى باهتمام المؤسسات الأكاديمية من جامعات ومراكز أبحاث ومؤسسات مجتمع مدني، لكنها لا تلقى الاهتمام نفسه لدى الكثير من الحكومات في العالم خاصة تلك الضالعة في الفساد، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تتخبط في وحل الفساد مما جعله أهم الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية والاقتصادية، ولم ينفك الخطاب الرسمي بإلقاء الوعود بمحاربة الفساد وملاحقة المتورطين فيه منذ 1965، لكن دون جدوى فاقتصرت حملات المكافحة على الاستغناء عن بعض الرموز في الحكم، كوسيلة لامتصاص الغضب الشعبي مما شكل اعترافا حكوميا ضمنيا وحتى علنيا بانتشار الفساد وتغلغله في رموز الحكم نفسه، على الرغم من الترسانة القانونية المرصودة لمكافحة الظاهرة،

وعلى الرغم من مصادقة الجزائر على مختلف المعاهدات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الفساد محليا ودوليا، ولكن دون جدوى فالجزائر تصنف من أكبر الدول التي تنغمس في الفساد دوليا وعربيا حسب المنظمة العالمية للشفافية، مما أدى إلى الجامعات ومراكز البحث وكذا مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تولي اهتماما كبيرا بهذه الظاهرة محاولة إيجاد الحلول الناجعة لمكافحة كل أشكال الفساد. وسنحاول في هذه الدراسة التعرف على أسباب واليات مكافحة الفساد انطلاقا من الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما هي الأسباب الكامنة وراء تفشي الفساد في العالم؟ وما هي الآليات الممكن استخدامها لمكافحة الفساد؟

وبناءا على التساؤل العام نطرح التساؤلات التالية:

- ✓ ما هي أسباب المؤدية إلى تفشي ظاهرة الفساد؟ وما هي أنواع ومظاهر الفساد؟
- ✓ ما هي الآثار المترتبة عن انتشار الفساد؟
- ✓ ما هي الآليات المكن استخدامها لمكافحة الفساد؟
- ✓ ما هو واقع الفساد في الجزائر؟ وما هي الآليات المتبعة لمكافحته؟

2- أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة مما يلي:

- ➢ تزايد الاهتمام بموضوع الفساد وإدراك الدولة بضرورة وضع الآليات والاستراتيجيات الملائمة لاحتوائها والسيطرة عليها.
- ➢ معرفة العوامل والأسباب المؤدية للفساد، وأشكاله واليات مكافحته ليتم مراعاتها والاهتمام بها من قبل الأجهزة المختصة في وضع الخطط والسياسات المستقبلية لردع ظاهرة الفساد وتحسين آلياته ووضع إستراتيجية فعالة للقضاء عليه.

3- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ التعرف على أسباب الفساد الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية.
- ❖ التعرف على أكثر أشكال ومظاهر الفساد شيوعا.
- ❖ التعرف على الآليات والاستراتيجيات المتبعة التي تحد من الفساد وتكافح انتشاره وتطوره.

4- مفهوم الفساد:

يعرف "**صامويل هنتغتون**" الفساد بأنه: "سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة"، أما "**جان ريغلر**" فيعرف الفساد بقوله "يتمثل الفساد في أنه يقدم أو يعد بتقديم منفعة خاصة لمأمور السلطة العامة (أو مدير إحدى المؤسسات الخاصة) من أجل أن يقدم هذا الأخير على خيانة مسؤوليات تجاه تلك السلطة أو المؤسسة التي يمثلها. من يقدم المنفعة يدعى 'المفسد' ومن يتقبلها أو يخون واجبات عمله يدعى 'الفاسد' وقد يطلب الفاسد تلك المنفعة صراحة أو يتقبلها من دون أي اعتراض، ولكن العلاقة بين السبب والنتيجة، أي بين قبول المنفعة وخيانة واجباته الوظيفية واحدة في الحالتين[1].

وترى **الاتفاقية الدولية لهيئة الأمم المتحدة** الفساد "أنه ضرب للمؤسسات وللقيم الديمقراطية والأخلاقية والعدالة وهو معوق لتجسيد التنمية المستدامة وبناء دولة القانون"[2]، بينما يعرفه **البنك الدولي** على أنه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى الاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة[3]، وتعرف **منظمة الشفافية الدولية** الفساد بأنه: "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، كما عرف الفساد بأنه سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص، أو أنه

[1]- ابتسام محمد العامري: **ظاهرة الفساد السياسي .. أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها (الصين أنموذجا)**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مجلة الكوفة العدد 7، ص 90.

[2]- الجمعي نوي: **الديمقراطية التشاركية: الآلية المثلى لمحاربة الفساد في المجتمع الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 21، مارس 2011، ص 201.

[3]- بوزيد سايح: **سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 56.

السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق[1].

كما يعرف الفساد بأنه: "سلوك اجتماعي تدل عليه بعض المؤشرات المتعلقة بغياب المؤسسة الفعالة سياسيا وإداريا، والانحراف عن القيم الاجتماعية والأعراف السائدة وقصور القيم ومخرجات الانحراف السلوكي، وإشباع الأطماع المالية وسوء استخدام السلطة المالية والتهرب من الكلفة الواجبة، والحصول على منافع غير مشروعة[2]، يتضح من خلال التعريفات السابقة لمفهوم الفساد بأنه سوء استخدام الوظيفة أو المنصب لتحقيق غايات شخصية ومنافع خاصة سواء في القطاع الخاص أو العام، حيث يخل الموظف بواجبات وظيفته ويقوم بأعمال غير مقبولة قانونيا وأخلاقيا عن قصد رغم علمه بخطئها.

5- أنواع الفساد ومظاهره:

الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية، يكاد لا يخلو منها أي مجتمع وإن اختلفت خطورتها من مجتمع لآخر، وللفساد عدة أنواع ومظاهر تختلف باختلاف المعايير التي على أساسها يتم التصنيف، وسوف نقتصر على بعضها نظرا لتعددها.

5-1- الفساد السياسي: يعتبر المجال السياسي من أوسع الميادين التي يتفشى الفساد ويستشري فيها، وهو الأساس والنواة لباقي أنواع الفساد، ويرجع ذلك إلى كون الذي بيده صنع القرار هو الذي يتحكم في مصائر الناس ماليا وثقافيا وتربويا،...الخ، والمناهج، القوانين، الاقتصاد والإدارة التي تحكم وتسير المجتمع كلها تحت سيطرته[3].

---

[1]- المرجع السابق: ص 56.

[2]- حمدي عبد العظيم: **عولمة الفساد وفساد العولمة**، منهج نظري وعملي، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص17.

[3]- عبد الحفيظ مسكين: **محاضرات في الفساد وأخلاقيات العمل**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2017/2016، ص 18.

ويقصد بالفساد السياسي استغلال المواقع السياسية العليا لتحقيق مختلف المنافع الخاصة ويتم ذلك عن طريق احتكار سلطات الحكم لصالح فئة معينة[1]، كما تعرفه "هيئة الأمم المتحدة بأنه: "استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" أو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين[2]، ومن مظاهر الفساد السياسي:

-اندماج سلطات الدولة وتزوير الانتخابات.

- سيطرة التجمعات على مصالح العملية السياسية.

-إقصاء المواطنين عن المشاركة في العمليات السياسية.

-تقييد ممارسة النشاطات السياسية لصالح تنظيم سياسي محدود نتيجة اختلال منظومة السلطة والمساءلة السياسية[3].

5-2- الفساد المالي: يتمثل في مختلف الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها بما في ذلك مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية[4]، ويتعلق هذا النوع من الفساد بفساد المؤسسات المالية مثل المصارف وبورصات الأوراق المالية وكذلك شركات الاستثمار والتأمين عن طريق استغلال هذه الأخيرة من طرف الفرد لوظائفهم بتحقيق أرباح ومكاسب غير قانونية لصالحهم أو لصالح أطراف خارجية[5]، وتكمن مظاهر الفساد المالي في:

- الرشوة، الابتزاز، الاختلاس، التهرب الضريبي.

---

[1]- أحمد صقر عاشور : **مكافحة الفساد في الدول العربية إشكالية البحث والقياس**، الدار العربية للعلوم، بيروت 2006، ص 62.

[2]- عبد الحفيظ مسكين: مرجع سابق، ص 18.

[3]- أحمد صقر عاشور : مرجع سابق، ص 62.

[4]- عبد الرحمان محمد العيسوي: **سيكولوجية الفساد والأخلاق والشفافية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص 143.

[5]- أحمد صقر عاشور : مرجع سابق، ص 38.

- الإسراف في استخدام المال العام.

- تزييف العملة النقدية.

- غسل الأموال.

- قروض المجاملة التي تمنحها المصارف بدون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال[1].

5-3- الفساد الإداري: تعتبر ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة مرضية وخطيرة من جهة أخرى، فهي تصيب الجهاز الإداري مهما كان نوعه سواء لمؤسسة اقتصادية أو هيئة عامة وينتشر الفساد في كل دول العالم بدرجات مختلفة، ويعبر الفساد الإداري عن الاستغلال والاستعمال غير قانوني وغير أخلاقي للسلطة الحكومية لأغراض ومنافع خاصة، وذلك بمكافحة القواعد والقوانين والتشريعات واللوائح للعمل الحكومي، فالفساد الإداري ظاهرة خطيرة من ظواهر السلوك الإنساني التي أقلقت المجتمعات البشرية، ولا تزال هذه الظاهرة تشكل قلقا دائما للدول والمؤسسات العامة، فالفساد الإداري لا يقتصر على الانحراف عن قواعد العمل لكسب مادي فقط، بل إن الناس يخضعون لتحيزاتهم وإيديولوجياتهم وخلفياتهم المحدودة أكثر من خضوعهم للمكاسب المادية.

فالفساد الإداري يعني النشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي والتي تؤدي إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة سواء كان ذلك بأسلوب فردي أو جماعي منظم، فهو يعبر عن ما نتج من خلل في تركيبة النظام الإداري أو طبيعة الأشخاص أو القواعد والقوانين التي تحكم تصرفات وسلوكيات الإداريين[2]، كما يمكن تعريفه على أنه إتباع سلوك مخالف للقانون، وذلك عن طريق استغلال الموظف العمومي لصلاحياته وموقعه بقيامه بأعمال البيروقراطية، وينشأ عن سوء التخطيط وتغليب المصالح الفردية على حساب المصالح العامة[3]،

[1]- عبد الرحمان محمد العيسوي: مرجع سابق، ص 145.

[2]- أمال غنو: **تفعيل الشفافية الإدارية كآلية لمكافحة الفساد الإداري**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017، ص 223.

[3]- البشرى محمد الأمين: **الفساد والجريمة المنظمة**، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2007، ص 47.

ويفرق الدكتور "محسن الخضيري" بأن ظاهرة الفساد التي يعدها ظاهرة طبيعية يتم مقاومتها تلقائيا وتحمل بذور فنائها في نهايتها"، وظاهرة مخططات الإفساد التي تشرف عليها عصابات الجريمة المنظمة التي تمارس مظهرا من مظاهر الفساد الإداري المتمثلة في:

-التزوير، وسرقة الأصول والأملاك أو الأموال العامة.

-نقص النزاهة لدى الموظفين، وعدم احترام أوقات العمل.

-التباطؤ في انجاز المعاملات.

-المحاباة، الوساطة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية الكبرى.

-إفشاء أسرار الوظيفة.

-خوصصة الأراضي من خلال قرارات إدارية علوية، تأخذ شكل العطايا، لتستخدم فيما بعد في المضاربات العقارية.

-عمولات عقود البنية التحتية والصفقات الكبرى[1].

مما سبق يتضح لنا مدى انتشار مظاهر الفساد الإداري وتنوع مشاربه ومنابعه الذي قد يكون مسببا ومساعدا على انتشار بعض الأنواع الأخرى للفساد كالفساد السياسي، الفساد المالي والفساد الأخلاقي.

6- أسباب الفساد وعوامل انتشاره:

لا يعد الفساد ظاهرة جديدة أو محصورة في مكان واحد أو نوع معين من المشاريع، بل هو ظاهرة تمتد جذورها إلى أعماق سحيقة في التاريخ العالمي، لكن الاهتمام بها قد اخذ في السنوات الأخيرة حيزا كبيرا لأسباب عدة منها:

[1]- أمال غنو: مرجع سابق، ص ص 225 – 226.

6-1- الأسباب الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

أ-تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية: يعتبر تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية السبب الرئيسي لظهور الفساد، لأن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشاوى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة، كما يفشل المسؤولين أحيانا كثيرة في رفض تلك الرشاوى، ويأخذ التدخل الحكومي أشكالا عدة نذكر منها:

*قيود الاستيراد حيث يصبح الحصول على رخصة الاستيراد مثلا عملا مربحا بدرجة كبيرة، لذا يهتم المستوردون برشوة المسؤولين الحكوميين من أجل الربح، كما توجد حماية الصناعة المحلية الذي يخلق مراكز شبه احتكارية للصناعات الوطنية البديلة للواردات، ويحاول المنتجون المحليون دائما استمرار هذه الحماية من خلال إفساد المسؤولين الحكوميين والسياسيين المعنيين بالأمر.

*الإعانات الحكومية: وتعد مصدرا مهما للبحث عن الريع، وتشير الدراسات إلى إمكانية انتشار الفساد في ظل التصميم غير الجيد للإعانات الإنتاجية أو الاستهلاكية، ويلاحظ أنه كلما زاد حجم الإعانات كلما زاد مؤشر الفساد.

*الأسعار الإدارية: في هذه الحالة يصبح انخفاض أسعار السلع عن سعر السوق لأغراض اجتماعية أو سياسية مصدرا مهما للبحث عن الريع، حيث تخلق هذه الأسعار الإدارية حوافز للأفراد والمجتمعات لرشوة المسؤولين من أجل الحفاظ على تدفق مثل هذه السلع أو الحصول على نصيب غير عادل منها. وينطبق نفس القول على أسعار الصرف المتعددة وأيضا حصص الصرف الأجنبي، فإذا وجد أكثر من سعر صرف للعملة الأجنبية في الداخل وفقا لنوع الواردات مثلا، أو لكيفية استخدام الصرف الأجنبي سيؤدي إلى خلق الحوافز للحصول على العملة الأجنبية بالسعر الأدنى، وفي حالات أخرى تزداد حدة ندرة الصرف الأجنبي، مما يجعل السلطات الأجنبية

ترشد استخدامه، وفي كلتا الحالتين سيحاول الأفراد والجماعات رشوة المسؤولين للحصول على إما السعر الأدنى أو حصة أكبر من الحصة المقررة لمثل هذا الاستخدام[1].

ب-تدني مستوى الأجور لدى الموظفين الحكوميين (بروز ظاهرة التفاوت الطبقي أو الامساواة والفقر)**:** من خلال انخفاض مستوى دخل الموظف يصبح عرضة للفساد ويعزز انتشاره حيث يضطر هؤلاء الموظفون إلى تقبل رشاوى من أجل تحسين مستواهم المعيشي وتأمين حاجياتهم اليومية[2]، ولذا يرى من يعتنق هذا الفكر أن علاج الفساد يتم برفع مستويات الأجور في القطاعين الحكومي والعام، لكن الحقيقة هي أن الحاجة للمال ليست هي السبب الوحيد للفساد، وإنما يظهر الجشع أيضا كسبب له، وأنه بغض النظر عن مستوى الأجر سيمارس بعض المسؤولين العموميين الفساد سبب تركيبهم السيكولوجي أو الأخلاقي، أو بسبب كبر حجم الرشوة بحيث لا يستطيعون رفضها، وأن الزيادة المطلوبة في الأجور من أجل تخفيض الفساد إلى حده الأدنى تكون مرتفعة جدا، ويعني ذلك أن إستراتيجية محاربة الفساد التي تعتمد أساسا على زيادة معدلات الأجور ستكون مكلفة جدا.

ج-كبر حجم قاعدة الموارد الطبيعية في المجتمع: ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين لممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر عنه في المجتمعات ذات الموارد المحدودة.

د-كبر نسبة ميزانية الدفاع في الميزانية العامة: يرجع ذلك إلى طبيعة السرية في عقود توريد الأسلحة، وانخفاض درجة الشفافية في الحصول على المعدات العسكرية حيث لا تناقش هذه المجالس التشريعية، ومن ناحية أخرى لما كانت مشروعات الدفاع تتسم بكثافة عنصر رأس مال لذا ستحارب المشروعات الخاصة من أجل الحصول على عقود شراء هذه المعدات أو بناء القواعد وإنشاء المباني، وتدفع الرشاوى مقابل الحصول على معلومات عن العطاءات المقدمة للفوز بالعقد.

[1]- زكرياء بله باسي: **التكلفة الاجتماعية للفساد**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 3، ديسمبر 2012، ص ص 153- 154.

[2]- لحين فريد: **الفساد الاقتصادي أسبابه تداعياته واليات مكافحته**، المجلة الاقتصادية، العدد 22، ديسمبر 2014، ص 201.

وتؤكد الدراسات التطبيقية على وجود علاقة قوية بين نسبة الأنفاق العسكري والفساد، وقد يتضمن ذلك أن أحد سبل مواجهة الفساد هو تحويل جانب من النفقات العسكرية إلى الاتفاق المدني الأكثر إنتاجية لأفراد المجتمع.

هـ-ظهور نظم العولمة ونمو التجارة الدولية: فالأولى أتاحت احتكاكا متزايدا بين الشعوب مما أدى إلى زيادة وعي الأفراد حول الانعكاسات السلبية للفساد، أما الثانية فقد دفعت الشركات إلى استخدام الرشوة كوسيلة للحصول على العقود والمناقصات[1].

6-2-الأسباب السياسية: تتمثل فيما يلي:

أ-الحوكمة الضعيفة: يؤدي ضعف الحوكمة إلى تنمية الفساد ويرتبط مدى ضعف أو قوة الحوكمة بالعوامل التالية:

-مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية.

-مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف.

-مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.

تبين الدراسات أنه كلما كانت التعيينات والوظائف تعتمد بصورة أقل على الجدارة والكفاءة كلما انخفضت شفافية تشغيل الأفراد وترقياتهم ودخلت بدلا منها المحاباة والمجاملات وزادت معدلات الفساد وانخفضت الرقابة المؤسسية بسبب انخفاض احتمال الوقوع في قبضة العدالة.

إن وجود رقابة فعالة يعد الخط الأول للدفاع ضد الفساد، ويتطلب ذلك توفر العناصر التالية: المشرفين الأكفاء الأمناء، مكاتب مراجعة جيدة، قواعد واضحة للسلوك الأخلاقي، وأخيرا إجراءات جيدة وواضحة لممارسة الرقابة، ولأن الحوكمة الضعيفة لا يتوفر بها مثل هذه العناصر التي يتم اكتشاف الفساد بها غالبا بالمصادفة أو من خلال التقارير الخارجية للمؤسسة كوسائل الإعلام،

[1]- ابتسام محمد العامري: مرجع سابق، ص 89.

وترسل التقارير الرقابية عادة في ظل الحكومة الضعيفة بصورة سرية للرؤساء المباشرين بدلا من إرسالها بصورة علنية إلى الهيئة التشريعية أو القضائية، وفي حالات أخرى لا يكون لهذه الهيئات قوة فرض العقوبات، كما لا تتوفر لمثل هذه التقارير المتابعة المستمرة.

ب- عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد: إذا اشترك القادة أنفسهم في أعمال فساد أو تغاضوا عنها لصالح أقاربهم أو أصدقائهم، فإنهم يعطون الأسوة والمثل لباقي مسؤولي الدولة، ولا يتوقع أن يفعل الموظفين الحكوميين مالا يفعله رؤساؤهم، وهنا يمثل التداخل بين أصحاب السلطة وأصحاب المال صورة من صور الفساد السياسي الذي ينجم عنه خلل في الوضع الاقتصادي يدمر فرص تحقيق التنمية، ويؤدي إلى تآكل موارد الدولة، ويعتبر غياب الديمقراطية وغياب تداول السلطة والحكم بقانون الطوارئ التي تساعد على زيادة حجم الفساد لأن المناخ الديمقراطي يساعد على وجود الرقابة والمساءلة.

ج- انتشار الظلم في المجتمع: حيث يعم وينتشر الظلم يعم الفساد وترسخ جذوره، وحين يصادر حق الإنسان في إبداء الرأي والمشاركة في القرار واختيار ممثليه ومسؤوليه، وتصادر الكلمة والحقوق والرقابة تنعدم، ينتشر الفساد وتسخر وسائل الإعلام لتحسين الظلم كما تسخر لتجميل وتحسين الفساد، ويجري الانحراف بأجهزة الأمن فبدلا من أن تحمي المواطن وتدافع عن حقه في العيش الكريم وإقامة دعائم ومعالم القانون، يتم تسخيرها لحماية الحكام ويسهم في تخريب ثروات الأمة البشرية والمادية والمعنوية[1].

د- غياب الديمقراطية واحتكار السلطة في يد الصفوة: مما أدى إلى تهميش دور ومشاركة أفراد ومؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤون الدولة، مما ولد صراعا عنيفا حول السلطة، أخذ عدة أشكال داخلية وخارجية سواء ذات طابع سياسي أو ثقافي[2].

[1]- زكرياء بله باسي: مرجع سابق، ص ص 154-155.

[2]- فيروز زرارقة: **نحو رؤية إستراتيجية للحد من الفساد في المجتمع الجزائري**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد5، 2014، ص251.

هـ-عدم توفر الإدارة السياسية لمحاربة الفساد: تمثل الطبقة السياسية المجتمع وتعتبر مثلا لمسؤولي الدولة، فلا بد أن تكون سباقة لمكافحة الفساد وعليه إن تغاضي المسؤولين السياسيين عن أفعال الفساد يشجع باقي الموظفون في الحكومة على إتباع رؤسائهم ونهجهم مما يزيد من انتشار الفساد والمفسدين وتشكل هذه الوضعية أسوء حالة للفقر فإذا كان هناك لا مبالاة للفساد من رأس هرم السلطة فبالضرورة سوف ينعكس ذلك سلبا على المجتمع والطبقة الفقيرة خصوصا التي تكون ضحية هذا الفساد[1].

6-3- الأسباب الاجتماعية والثقافية: تتمثل فيما يلي:

أ- نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع: عندما تقوى الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة في المجتمع، يميل المسؤولين الحكوميون لتفضيل ومجاملة أقابرهم وأصدقائهم، فتعطي مثلا الوظائف الهامة لأقارب المسؤولين الكبار دون وجه حق، وعلى العكس من ذلك يلعب تزايد وعي أفراد المجتمع بمشكلة الفساد، ونتائجها المالية دورا مهما في محاربته[2].

ب-ضعف مستوى المعيشة: لا يمكن القول بأن الفساد متمركزا في أعلى قمة السلطة فقط، بل نجد أن الفساد منتشرا وبكثرة بين عامة الناس من خلال مختلف الممارسات والمخالفات والتجاوزات التي يقومون بها، فتدني الظروف الاجتماعية والصحية لأفراد المجتمع يدفعهم للتورط في أفعال وممارسات فاسدة وغير مشروعة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية[3].

ب- تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها: في هذا الحال تقبل القوانين أكثر من تفسير مما يتيح لمتفشي الضرائب قوة تقديرية في تطبيق الحوافز الضريبية، ويشجع هذا التفسير العديد من الأفراد للعمل في مصالح الجمارك والضرائب على الرغم من انخفاض مستويات الأجور بها.

[1]- لحين فريد: مرجع سابق، ص 202.

[2]- عبد القادر خليل: **الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد** (دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009، ص 91.

[3] -فيروز زرارقة: مرجع سابق، ص249.

ج- انخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمة الفساد: توجد في غالبية الدول فجوة كبيرة بين العقوبات المنصوص عليها قانونا وبين الجزاءات والعقوبات المطبقة، كما تتسم الإجراءات الإدارية التي يتم إتباعها عادة لمعاقبة الموظف العام الفاسد بالبطء والتعقيد، وغالبا ما تمنع العوائق القانونية والسياسية والإدارية التطبيق الكامل أو العاجل للعقوبات، وحين يكون الفساد منتشرا فأن التكلفة الاجتماعية للمراقبين والقضاة تكون مرتفعة وتتمثل في فقد الأصدقاء واكتساب كراهية الناس، بل أنه في المجتمعات التي تتفشى فيها هذه الظاهرة يصبح القضاة أنفسهم عرضة للفساد خصوصا إذا كانت لهم توجهات سياسية، وفي هذا الحال يطبق نظام العقوبات فيها بصورة انتقائية[1].

وتعود عوامل انتشار الفساد إلى مجموعة من النقاد نورد أهمها:

-غياب دولة المؤسسات، أو ضعف السلطة.

-غياب الديمقراطية والحرية والمشاركة.

-غياب القانون والتشريعات وضمانات حقوق الإنسان.

-عدم استقلالية القضاء.

-قلة الوعي وعدم معرفة الآليات والحسابات والقوانين والنظم الإدارية[2].

كما يمكن الإشارة إلى أن ساسة الحكومة لها دور كبير في بروز مسببات الفساد، فالسياسة التجارية الحمائية وتحديد الأسعار والتحكم في أسعار الصرف تؤدي إلى وجود وضعية ريع، وتخلق الاحتكار والندرة، وفي ظل عدم فعالية نظام الحكم تزداد مساحة الفساد ويصعب التحكم فيها، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث عدة آثار سلبية اقتصادية، سياسية واجتماعية.

[1]- عبد القادر خليل: مرجع سابق، ص 91.

[2] -http://www.annaba.org le 04/01/2018 à 21 :57 min على وتوت: **توصيف ظاهرة الفساد**

7-آثار الفساد:

يؤدي الفساد إلى نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة لاسيما الطبقة الفقيرة، كما يضر بالبيئة والاقتصاد ويسهم في إبطاء عجلة التنمية، وقد أشار استطلاع الرأي الذي قامت به منظمة الشفافية الدولية أن الفساد أكثر انتشارا في الدول الفقيرة، وأن الفقراء هم ضحايا الفساد في الدول الغنية والفقيرة، ومن أهم الآثار المترتبة عن الفساد ما يلي:

7-1- آثار الفساد الاقتصادية: تتمثل الآثار الاقتصادية فيما يلي[1]:

أ- **تدني كفاءة الاستثمار وإضعاف جودة البنية التحتية العامة:** وذلك بسبب تفشي ظاهرة الرشوة التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وسوء توجيهها، التي تزيد من تكلفتها، بالإضافة إلى دخول الوسطاء في احتكار المشاريع الكبرى، ويتفشى الغش بشتى أنواعه، ومن ثمة تدني نوعية الهياكل العامة.

ب- ضعف فعالية الأداء العام : وكنتيجة حتمية، فإن من شأن تفشي الفساد أن يؤدي إلى هلهلة الهيكل والتنظيم الإداري للدولة ويحرف مجموعة المسؤولين عن أداء المهام التي وجدوا من أجلها، والإلتهاء إما بمحاولات البحث عن فرصة للإثراء، أو البحث عن هؤلاء الذين يحاولون الإثراء غير المشروع، وبهذا فإن أولويات التنمية والخدمة العامة تتراجع لتمثل مرتبة متأخرة في الاهتمام على حساب أمور سلبية.

ج- التأثير في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي: في الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية والسائرة في طريق النمو إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية في بلدانها، من اجل نقل التكنولوجيا واكتساب المهارات، وترقية صادراتها، والرفع من تنافسية اقتصادياتها، فإن الدراسات أثبتت أن الفساد يقلل من هذه التدفقات الاستثمارية أو قد يضيعها، ويرفع من مستوى المخاطرة للاستثمارات الأجنبية التي قد تعزف عنها لأنها بمثابة ضريبة على أعمالهم.

[1]- عبد القادر بلخضر: **آليات قياس ومكافحة الفساد في ظل سيادة الحكم الراشد حالة الجزائر**، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد 22، جوان 2014، ص ص 64 -65.

د- تردي حالة توزيع الثروة والدخل: ويبرز ذلك من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، فإن الدراسات أكدت أن هناك أثر سلبي يحدثه الفساد نتيجة الاستحواذ الكلي على المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام، فيزداد لديهم تراكم الأصول بصفة دائمة، وبالتالي تزداد الفجوة اتساعا بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع.

هـ- تراجع مؤشرات التنمية البشرية: إن استفحال الفساد يقلل من نصيب الموارد الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية البشرية، ويضعف من كفاءة الموارد المخصصة لها، كالانخفاض في دليل التنمية البشرية وتدهور مؤشرات الصحة والتعليم، وانخفاض متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وتدهور الناتج المحلي الإجمالي، وعدم المساواة وزيادة نسبة الفوارق بين الجنسين، وانعدام الثقة في الحكومة، وارتفاع معدل البطالة في أوساط الشباب.

و- الحد من النمو الاقتصادي: نتيجة تحكم قلة من الأفراد أو المجموعات بأحجام كبيرة من مصادر الأموال العامة، فإن فرصة استخدام هذه الأموال في المشاريع والبنية الاقتصادية تتأثر حيث يتغير نظام استخدام الأموال عن مساره الطبيعي القائم على العرض والطلب إلى مسارات أخرى طارئة ومنها تحويل الأموال إلى خارج البلاد مثلا .

7-2- آثار الفساد السياسية: تتجلى الآثار السياسية للفساد فيما يلي:

أ- فقدان شرعية نظام الحكم: يتمثل فقدان شرعية النظام السياسي في نظر المواطنين وعدم الثقة في الحكومة، من خلال إدراك المواطنين أن الموظفين الحكوميين على اختلاف مستوياتهم مجرد عناصر متورطة في الفساد، ولا يعنيها سوى تحقيق مصالحها الخاصة، ونتيجة لهذا الإدراك يكون النظام السياسي محروما من الناحية الواقعية من أي مساندة شعبية، بل تظهر السلبية وعدم إقبال المواطنين على التعاون مع النظام القائم (غياب المشاركة السياسية والعزوف الانتخابي)، وزيادة تمسكه بولايته المحدودة كالأسرة والعشيرة وفقدان الثقة بالسياسات العامة عموما[1].

[1]- عبد الحفيظ مسكين: مرجع سابق، ص 32.

ب-الاستقرار السياسي: إن الفساد الكبير للنظام السياسي، مقترن إلى حد كبير بالتضييق على الحريات والحقوق السياسية والمدنية للمواطنين، تركيزا للسلطة، وتجاهلا لحكم القانون، وغيابا للشفافية والمساءلة.

ج- عقلانية صناعة القرار: من أخطر آثار الفساد السياسي على قمة جهاز الدولة هو الافتقاد للعقلانية في القرارات السياسية المهمة، التي تؤثر في مصير الوطن، وذلك نتيجة لتركز السلطة على قمة جهاز الدولة، في ظل غياب دولة القانون، حيث يتخذ رئيس الدولة قرارات سياسية غاية في الخطورة على مصلحة الوطن لوحده دون استشارة ودون اللجوء إلى أجهزة ومراكز البحث التي يمكن أن تقدم له الاستشارة والمعلومات المفصلة عن الأوضاع التي تواجه الوطن.

د- الإخلال بمصداقية الدولة : تعتمد الدول وخاصة الدول النامية على مساعدات الدول الأخرى من أجل تنمية اقتصادياتها، وفي حالة شيوع ظاهرة الفساد، وخاصة إذا انتشر في أوساط المسؤولين المتنفذين، فإن مصداقية الدولة تبدأ بالتأثر وتبدأ المؤسسات الدولية بالشك في قدرات هذه الدولة على تنشيط الاقتصاد وبالتساؤل عن مصير أموال المساعدات الأجنبية الأمر الذي سوف يعمل على تأخير فرص التنمية.

7-3- آثار الفساد الاجتماعية: تتجلى الآثار الاجتماعية للفساد فيما يلي:

أ- ضعف مستوى المعيشة: من الطبيعي أن يؤدي تسرب مبالغ مالية عامة إلى جيوب بعض الأفراد إلى خفض المصادر المتاحة لتنمية الاقتصاد، وبمقابل الإثراء الكبير لبعض الأفراد فان انخفاضا واسعا لمستوى المعيشة يبدأ بالحدوث ثم الانتشار.

ب- تفاقم الفقر: إن ارتفاع مستويات الفساد يحد من معدل النمو الاقتصادي ويجعل البلد أكثر فقرا بسبب تحويل المشاريع الإنمائية عن مسارها، وتدني مستوى الأجور والقدرة الشرائية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت الاجتماعي داخل الدولة، وتركز الثروة في يد فئة قليلة من المواطنين[1].

[1]- لحين فريد: مرجع سابق، ص 202.

ج- غياب تحقيق العدالة الاجتماعية: تسرب الفساد إلى الجهاز الضريبي أدى إلى تحميل ذوي الدخل البسيط نسبيا عبء الضرائب، بينما يتمكن دافعوا الرشوة إلى التهرب من دفع المبالغ المفروضة عليهم، مما يؤدي إلى انهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية وتعميق الفجوة بين طبقات وفئات المجتمع، بالإضافة إلى عدم وصول الدعم والمساندة الذي يفترض أن تقدمه الدولة إلى مستحقيه من الجماعات المحرومة[1].

د- تدني مستوى التعليم: تخصص أغلب الدول ميزانيات ضخمة للتعليم من أجل بناء القدرات البشرية التي تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية البشرية ورفع مستوى التعليم والتحضر في المجتمع، غير أن تفشي الفساد أصبح يمتص الكثير من أموال الدولة وميزانيتها ويحولها عن أهدافها إلي اتجاهات أخرى تخدم المصالح الفردية مما يسهم في انحدار مستوى التعليم إلى أدنى المستويات[2].

8- آليات وطرق مكافحة الفساد:

تختلف استراتيجيات وآليات مكافحة الفساد من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، حسب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل مجتمع، وتعتبر الشفافية والمساءلة وتجسيد الحكم الراشد أهم متطلبات مكافحة أشكال وصور الفساد وطرق التصدي لها، ونذكر منها ما يلي:

أ- **تطبيق الديمقراطية:** مهما كان شكل الفساد ونوعه وتغلغله في المجتمع يبقى مهددا ومحاصرا في ظل نظام ديمقراطي أكثر من أي نظام سياسي آخر تعرفه الدولة المعاصرة، فهو يوفر قدرا كبيرا من الرقابة والمحاسبة والشفافية وحرية النشر والإعلام وتعبئة الرأي العام. بذلك يعد حصارا مطبقا على الفساد والمفسدين، لكنه في الكثير من الأحيان نجد أن الفساد يتأقلم مع كل الظروف، خاصة عندما تتولى مكاتب المحاماة الشهيرة في العالم الدفاع عن كبار المفسدين واللصوص وسارقي المال العام، حيث تتفنن في البحث والتنقيب عن الثغرات القانونية، وفي تكييف النصوص

[1]- عبد الحفيظ مسكين: مرجع سابق، ص 30.

[2] - http://www.nazaha.iq le 08/01/2018 à 19 :13 محمد عبد الصالح حسن وعماد صلاح:**الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد**

لصالح المفسدين الذين لا يضرهم دفع جزء من الأموال المنهوبة لحمايتهم والدفاع عنهم[1]، وتعتبر الديمقراطية آلية حكم لا تعتمد مخرجاتها ونتائجها على كفاءة الاستخدام فحسب، بل على نوعية المدخلات أيضا، من قرارات جيدة وخطط مدروسة وبرامج علمية، لأن الفساد ليس مشكلة سياسية أو اقتصادية فحسب بل هو مشكلة أخلاقية بالأساس.

ب- تفعيل مؤسسات المجتمع المدني: مكافحة الفساد ليست مهمة الدولة لوحدها، وإنما هي عملية متكاملة بين الدولة والمجتمع، فقد تكون الدولة في حد ذاتها لمافيا الفساد، فيتوجب على المجتمع المدني أن يلعب دوره بالضغط على الحكم والحكام لتغيير السياسة، كما أن الوعي والحس المدني لدى المواطنين في الدول العربية الريعية محدود ومستغل لصالح حكومات هذه الدول، فتدفع الإعانات والمساعدات وتقدم برامج اقتصادية مختلفة، دون استراتيجيات هادفة، من أجل بقائها في الحكم بشرائها للسلم المدني، وتتميز الدول الريعية بصفات أساسية وهي: الاستقلالية عن المواطنين، التدخل الخارجي، ومخالفات وتحالفات مضادة لحماية النظام، وغياب الحوافز لسياسة المواطنة[2].

ج- توسيع قاعدة المحاسبة الأفقية: إلى الحد الذي لا تعود القوة في يد سلطة واحدة، ويصبح كل من يشغل منصبا عاما مسؤولا عن عمله على نحو منفصل في حلقة متصلة، بحيث يقوم كل طرف من أطرافها بدور الحارس والمحروس والمراقب والرقيب، ويعني ذلك وضع نظام جديد يقوم على تعدد هيئات الرقابة والمحاسبة (البرلمان، هيئة الرقابة العامة، وسائل الإعلام الحرة، المحاكم، المدققون العامون، النقابات المهنية...الخ التي تحول دون إساءة استعمال السلطة[3].

د- خلق الوعي المجتمعي العام: تم إتباع سياسة خلق الوعي المجتمعي العام لمواجهة الفساد ويتطلب ذلك بناء تحالف وطني لمواجهة الفساد ورفع الوعي لدى المواطنين بمخاطر الفساد

[1]- عبد القادر بلخضر: المرجع السابق، ص 71.

[2] -Rober H.Jackson : Quasi-States : Soverighty, International Relations, and the Third World, Camridg Studies in international Relations ; 12 Cambridje , University press, 1990.

[3]- ناجي بن حسين: **الفساد: أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته -إشارة لحالة الجزائر- ص24.**

ونتائجه المدمرة حتى يتم تجنيد أكبر قدر ممكن من المواطنين لدعم جهود مكافحة الفساد، وتلعب وسائل الإعلام المستلقة ومؤسسات المجتمع المدني دورا كبير للقيام بهذه المهمة.

هـ- الإفصاح عن المعلومات: تتمثل في نشر المعلومات وإتباع أسلوب الشفافية الذي يتعلق بوضوح الأنظمة والإجراءات داخل مؤسسات الدولة وفي العلاقات فيما بينها وبين المواطنين المنتفعين من خدمتها، وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف في عمل المؤسسة العامة، وتعزيز حق المواطن في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة وعن الإجراءات وآليات تقديم الخدمة إلى المواطن، حتى لا تبقى هذه المعلومات وسيلة من وسائل الاستغلال لهؤلاء المواطنين [1].

هـ- دور المؤسسات الدولية في مكافحة الفساد: تلعب المؤسسات المالية وخاصة المؤسسات الدولية التي تمول مشروعات كبرى في الدول النامية دورا هاما، ولذلك تتزايد الحاجة إلى قيام تلك المؤسسات بدورها في التأكد من أن الاعتمادات المالية التي تقدمها للجهات الممنوحة يتم صرفها فعلا على الغرض المستهدف ولا تتبعثر بين موردين أو مقاولين فاسدين ومسؤولين حكوميين. وفي هذا الإطار يؤكد رئيس البنك الدولي على أن الدول المانحة لن تقدم دعما لمساعدات التنمية بصرف النظر عن مدى ضرورتها للدول النامية، إذا ثبت ضياع تلك المساعدات من جراء ممارسات الفساد[2].

9- واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته:

إن استشراء الفساد في أي كيان سواء مؤسسة، مجتمع أو دولة يعني في المقام الأول إصابة هذا الكيان بمرض فقدان المناعة والقابلية للإصابة بالأمراض التي تفتك به ومن أخطرها العجز عن مقاومة الاختلالات التي تصيب أنساقه السياسية والقضائية والإدارية والاقتصادية وغيرها، نظرا لأنه يوفر البيئة الملائمة لتكاثر الأمراض والفيروسات، منها الاستبداد بكل أشكاله ومستوياته

[1] –Anwar Shah et Mark Schacter : **Lutte cotre la corruption : il faut rectifier le tir**, in :finances et développement, revue du FMI, décembre 2004, 42.

[2]– ناجي بن حسين: مرجع سابق، ص25.

بالإضافة إلى غياب الشفافية والمساءلة الذي يؤدي الى انتشار الفساد الذي أصبحت الدول العربية تتربع على قمته عالميا كما تشير إلى ذلك دراسات وتقارير منظمة الشفافية الدولية[1]، إذ جاء في تقريرها السنوي لعام 2017 الصادر عن المنظمة في 2018/02/21 احتلال الجزائر المركز 112 عالميا برصيد 33 نقطة، وكانت قد احتلت المرتبة 108 في تصنيف 2016 و المرتبة 88 في 2015[2]، ولا نبالغ إذا قلنا أن الجزائر من ضمن الدول التي بلغت مؤشرات الفساد (الرشوة، اختلاس المال العام، استغلال السلطة لمصالح شخصية، والمحسوبية في خدمة المدنية ...) درجة الخطورة وهذا نظرا لاحتلالها مراتب متقدمة في الفساد عالميا وعربيا.

تمكن الفساد من جل المجتمع الجزائري في كل مناحي الحياة الاجتماعية، وهذا ما أكده رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" في خطاب له في 27 أفريل 1999 بقوله "إن الجزائر دولة مريضة بالفساد، فهي دولة مريضة في إداراتها، مريضة بممارسة المحاباة والمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة ونهبها بلا ناه ولا رادع"[3]، ومن خلال هذا التصريح من أعلى سلطة بالبلاد الذي يثبت للجميع بأن الجزائر تبحر في وحل الفساد في أغلب القطاعات إن لم نقل كلها وأكبر دليل على ذلك قضايا الفساد التي بلغتها الجزائر مثل: قضية الخليفة سنة 2003 من أشهر قضايا الفساد التي عرفتها الجزائر حيث عرفت ب "فضيحة القرن".

وكذلك الفساد في انجاز الطريق السيار شرق–غرب حيث يعد قطاع الأشغال العمومية من أكثر القطاعات استقطابا للفساد في الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث تسبب في استنزاف وهدر كبير للمال العام، وتضخيم للفواتير، والتلاعب في الميزانيات الملحقة لمختلف المشاريع، وتعتبر قضية الفساد والرشوة التي مورست في انجاز مشروع الطريق السيار شرق–غرب من أضخم وأشهر قضايا الفساد في الجزائر، حيث قدرت قيمة الرشاوى والعمولات التي تلقاها المتهمون نظير تسهيلات وخدمات قدموها بشكل غير قانوني لشركات أجنبية أبرزها الشركة الصينية –CRCC

[1]– نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009.

[2]– http://www.transparency.org/cpi2017 le 04/01/2018 à 15 :16 min

[3]– الجمعي نوي: مرجع سابق، ص 202.

CITIC المكلفة بانجاز الشطر الغربي من هذا المشروع بالمليارات، حيث قدرت التكلفة النهائية للمشروع ب 20 مليار دولار وهو مبلغ ضخم جدا، يكفي حسب الخبراء لانجاز طريقين سيارين: الأول شرق–غرب، والثاني شمال–جنوب[1].

بالإضافة إلى قضية سوناطراك1 و 2، التي تعتبر أكبر وأثقل بكثير من سابقتيها بكثير حيث امتد الفساد وتغلغل في قطاع المحروقات الذي يعد من القطاعات الحساسة في الجزائر ويمثل عمودها الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث تم إبرام العديد من الصفقات المشبوهة التي يعتقد أن شركة سوناطراك أبرمتها مع العديد من الشركات الأجنبية وخاصة الإيطالية، وقدر هذا النوع من الصفقات بأكثر من 1600 صفقة[2]، ومن هنا يمكن القول أن الجزائر تعرف انتشارا واسعا لمختلف مظاهر وأشكال الفساد في مختلف القطاعات والمجالات، الأمر الذي جعل منها أنموذجا لدولة الفساد والإفساد.

وفي هذا المجال يتفق المحللون على أن الفساد ينشأ ويترعرع في المجتمعات التي تتصف بضعف المنافسة السياسية والمجتمع المدني، وعدو ضبط التحكم في العملية الانتخابية، فإذا كانت النظرية الاقتصادية ترجع الفساد إلى البحث عن الريع، فإن علماء السياسة يرون أن الفساد يدل على تخلف المجتمع المدني وضعف المؤسسات السياسية الدائمة، وأنه وسيلة للحفاظ على الأنظمة الفاسدة السلطوية، لأن الديمقراطية تتطلب توفير آليات التداول السلمي على السلطة بالانتخابات وإقامة هيئات ومؤسسات رقابية[3].

وتتجلى آليات مكافحة الفساد في الجزائر فيما يلي:

أ– **استقلالية الأجهزة الرقابية:** تم إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر بموجب المادة 17 من القانون رقم 01/60 كنتيجة حتمية لمصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم

[1] – http://www.benbadis.org le 07/01/2018 à 12 :12 min الطريق السيار شرق–غرب فضيحة القرن

[2] –http://www.bilad–13.maktoobblog.com تحليل الصفارة الأمريكية في الجزائر لفضيحة سوناطراك

[3]– عبد اللطيف فاصلة : **مجلة: القانون، المجتمع والسلطة**، مجلة سنوية تصدر عن مخبر القانون، المجتمع والسلطة بكلية الحقوق، جامعة السانية، وهران، الجزائر، العدد 03، 2014، ص 100.

المتحدة لمكافحة الفساد، التي أوصت الدول الأعضاء بوجوب إنشاء هيئة أو هيئات داخلية – حسب مقتضيات كل دولة– تتولى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، مع تقرير الاستقلالية لها حتى تتمكن من الاطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له[1].

ب– التصريح بالممتلكات كضمان للشفافية: من أجل ضمان الشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية، ولحماية الممتلكات وصون نزاهة الأشخاص، يلتزم الموظف العمومي التصريح بممتلكاته خلال الشهر الذي يعقب تاريخ تنصيبه في وظيفته أو بداية عهدته الانتخابية، كما يجب التصريح بالممتلكات عند نهاية العهدة الانتخابية أو عند انتهاء الخدمة، على أن توجه التصريحات بالممتلكات إلى الهيئة التي تتكفل بدراستها بصفة دورية وباستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها[2].

ج– تطبيق الديمقراطية: ضرورة إيجاد نظام قائم على الديمقراطية والتعددية والانفتاح، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة تضمن وصول المنتخبين فعلا من الشعب للوصول إلى السلطة بما يضمن التناغم بين المسؤولين والشعوب ويخلق الثقة بينهما مما ينعكس بالضرورة على الاجتماعية ويساهم في التقليل بل ومحاربة الفساد بكل أشكاله.

د– استقلالية الجهاز القضائي: من أجل ضمان النزاهة وان يمارس القاضي دوره بمعزل عن الضغوط والتداخلات ويطبق القوانين المتصلة بالفساد بكل صرامة بغية خلق ثقافة ردعية في المجتمع.

هـ– الانتماء والولاء: يجب أن تكون رواتب الموظفين مجزية وكافية لحياة كريمة لبث روح الولاء للمنظمة والانتماء للوطن، فالموظف يعمل وفق معيار العائد بمعنى يكون ولائه دائما لمن يدفع أكثر، وبالتالي على المؤسسات والهيئات أن تشجع وتحفز أعوانها لخلق لديهم ولاء للمؤسسات وليس للأفراد.

[1]– عبد اللطيف فاصلة : المرجع السابق، ص 101.

[2]– عبد اللطيف فاصلة : المرجع السابق، ص 102.

و- توفير مناصب الشغل: وذلك من خلال التوزيع العادل للثروة الذي من شأنه أن يقضي على كل الآفات الاجتماعية المرتبطة بالفقر وبالتالي المساهمة في التقليل من الفساد أو السيطرة عليه[1].

ز- تكوين مجلس المحاسبة: يعتبر أول جهاز وضع لمكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر، وهو هيئة رقابية بعدية على الأموال العامة، سواء كانت أموال الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسات العمومية إدارية كانت أو اقتصادية، حيث يقوم بمراجعة وتدقيق حسابات الهيئات العمومية والتأكد من سلامة وصحة الأرقام والحسابات الواردة في الميزانية للمؤسسات العمومية، ومراقبة جميع المعاملات التي تقوم بها الجهة الخاضعة للرقابة خاصة الرقابة على الإنفاق بكل خطواته، وكشف المخالفات المالية ومختلف ممارسات الفساد المالي مثل الاختلاس والرشوة، تبديد المال العام، والمخالفات المالية والتحقيق فيها ومساءلة ومحاسبة مرتكبيها[2].

ح- الانضمام للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء African Peer Review Machanism (APRM): في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والمعروفة اختصارا **بالنيباد** أنشأت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، وذلك بقمة الاتحاد الإفريقي في دربان في جويلية 2002، حيث أنها آلية افريقية لتبادل الخبرات والمعرفة وتطوير مستوى الأداء والارتقاء بتطبيق القانون والشفافية والحكم الراشد في الدول الإفريقية، حيث تعتبر هذه الآلية حجر الزاوية في الشركة الجديدة وتسعى للامتثال لأفضل الممارسات فيما يتعلق بكل من مجالات الحكم والتنمية وتسعى لتشجيع اعتماد السياسات والمعايير والممارسات التي تؤدي لتشجيع المشاركة بين الحكومة والمجتمع المدني في البلدان الإفريقية، وتحقيق الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي المرتفع والتنمية المستدامة.

[1]- عبد الحفيظ مسكين: مرجع سابق، ص 48.

[2]- حمزة خضري: **الوقاية من الفساد ومكافحته في إطار الصفقات العمومية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 7، جوان 2012، ص 182.

ط- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد: يتمثل دورها في تحسيس كل أطياف المجتمع بخطر الفساد والنتائج السلبية المترتبة عنه، وبالتالي تكمن ضرورة زيادة توعية المواطنين بمخاطر الفساد من خلال الجمعيات وكافة أجهزة الإعلام، وجعل ذلك ثقافة سائدة في المجتمع بوجوب محاربة الفاسد والوقاية منه مسؤولية الجميع اعتبارا من أن أثر الفاسد يمس الجميع أيضا، فالنتائج الناجمة عن الفاسد تمس الفاسدين والغير فاسدين.

10- الخاتمة:

بالرغم من القوانين والآليات والاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر لمكافحة الفساد إلا أنها لم تحقق الأهداف المطلوبة حيث مازال الفساد يستشرى ويتوسع علة نطاق واسع في الجزائر في جميع المجالات، حيث لم تسلم منه القطاعات الإستراتيجية في البلاد كقطاع المحروقات وقطاع الأشغال العمومية، حيث شهدت أشهر فضائح الفساد التي عرفت 'بفضائح القرن'، ولهذا يجب على الجزائر بذل الكثير من الجهود لمكافحة الفساد من خلال توفير المناخ الاقتصادي والسياسي للمواطن ليقتنع بضرورة الحد من الفساد، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على تبني قواعد ومبادئ الحكم الراشد المتمثلة في الشفافية والمساءلة والمحاسبة للمسؤولين وإرساء دولة القانون والحق.

بالإضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني وجعله شريك حقيقي في المراقبة واتخاذ القرارات، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى وكل هذا لا يمكن تجسيده على أرض الواقع إلا من خلال تطبيق "الديمقراطية التشاركية" التي تعتبر الآلية المثلى لمحاربة الفساد في المجتمع الجزائري.

11- اقتراحات وتوصيات:

يجب على الدولة توجيه العناية إلى إشباع الرغبات والحاجات المختلفة للأفراد والعاملين بالسهر على توفير حد أدنى من القيم والفضائل الاجتماعية التي تعزز دور الفرد من خلال زيادة الأجور على نحو يتناسب وتكاليف المعيشة، وتخفيض نسب الضرائب التي تدفع عن الأجر، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية للموظفين، وتقليص الهوة بين الحاكم والمحكوم من خلال كسب ثقة المواطنين.

★ ضرورة الاهتمام بالجانب التربوي الذي يشمل الموظفين أنفسهم بهدف توعيتهم بالصالح العام وضرورة تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

★ ضرورة تفعيل آليات الرقابة والمساءلة والضبط، والعمل على تطبيق معايير الشفافية.

★ ضرورة نشر وترسيخ حكم راشد حقيقي، والعمل على تطبيق الممارسة الديمقراطية الفعلية التي تسمح بإعطاء فرص أكبر للمشاركة الشعبية الواسعة في وضع البرامج والسياسات ومراقبة تنفيذها والابتعاد عن الديمقراطية الصورية.

★ ضرورة إسهام منظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام، البرلمان، الجهاز القضائي والقطاع الخاص لإبراز المساوئ المرتبطة بالفساد وكيفية محاربتها، وإعطاء الحلول الناجعة لتجسيد العلاج الشافي لهذا المرض.

★ ضرورة عمل الجزائر على تطوير التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد والاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال.

نشر الوعي للمواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة وعقد الندوات والدورات للموظفين وتعريفهم وتحذيرهم من أخطار الفساد وآثاره المختلفة.